العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: دراسة تحليلية للمدة (2004–2022)

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين

مكان العمل: كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

The relationship between political stability and foreign direct investment in Iraq: An analytical study for the period (2004-2022)

Dr.ZAINALABDEEN MOHAMMED

Work Place: Al-Mustansiriya University

Abstract: This research analyzes the relationship between political stability and foreign direct investment, as there is a reciprocal relationship between the two variables in Iraq, especially after 2003, in light of the opening up of the Iraqi economy and the increase in foreign direct investment flows amidst the political transformations that Iraq witnessed, as an improved political and institutional environment in Iraq contributes to increased foreign direct investment flows into its economy by increasing foreign investors' confidence in the Iraqi political environment, There is also an indirect effect of foreign direct investment flows into Iraq on its political stability, by strengthening the foundations of the macroeconomy and thus positively impacting the strengthening and stability of the political environment, The research adopted the descriptive analytical approach to present the theoretical framework of the concepts of political stability and foreign direct investment, while formulating standard models to measure the relationship of influence between the two variables in Iraq.

الملخّص

يحلّل هذا البحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر، إذ هناك علاقة تأثير تبادلية بين المتغيرين في العراق، وبالأخص بعد عام 2003 في ظل انفتاح الاقتصاد العراقي وارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحولات السياسية التي شهدها العراق، إذ يسهم تحسن البيئة السياسية والمؤسسية في العراق الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى اقتصاده من خلال زيادة ثقة المستثمرين الاجانب بالبيئة السياسية العراقية، هناك اثر غير مباشر لتدفقات الاستثمار الاجنبي

Article history
Received: 5/1 / 2026
Accepted: 18 /1 / 2026
Published : 31 /3/2026

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام : 2026/ 1/ 5

تاريخ القبول: 2026/ 1/18

تاريخ النشر :2026/3/ 31

الكلمات المفتاحية : الاستقرار السياسي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاقتصاد السياسي، العراق

Keywords : Political Stability, Foreign direct investment, Political economy, Iraq

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Dr.ZAINALABDEEN MOHAMMED
zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710/h5vtrz03

المباشر الى العراق على الاستقرار السياسي فيه، من خلال تعزيز مرتكزات الاقتصاد الكلي وبالتالي ينعكس إيجابا في تعزيز واستقرار البيئة السياسية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الاطار النظري لمفهومي الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر، مع صياغة نماذج قياسية لقياس علاقات التأثير بين المتغيرين في العراق.

المقدّمة

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل الخارجي التي تسهم في دعم مرتكزات الاقتصاد الكلي، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل وبالأخص في حالة العراق الذي يعاني من فجوات تمويلية وهيكلية في الاقتصاد، الا أنّ تدفقات الاستثمار الاجنبي لا تعتمد فقد على العوامل الاقتصادية وانما على البيئة السياسية والمؤسسية ودرجة استقرارها، والعراق شهد تحولات سياسية ومؤسسية للفترة (2004–2022)، ارتبط بشكل كبير بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، وعليه تبرز أهمية دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين في العراق من خلال تحليل علاقة التأثير المتبادلة ، للكشف عن طبيعتها واتجاهها وقوتها.

اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث من بيان وتحليل إحدى القضايا الجوهرية في الاقتصاد السياسي العراقي والمتمثلة بدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مرحلة اتسمت بتقلبات سياسية وامنية خلال المدة (2004–2022)، فضلا عن الأهمية بين البعدين السياسي والاقتصادي ودراستهما دراسة كمية (قياسية).

هدف البحث: يهدف البحث الى:

تحليل ووصف الجانب النظري للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي.

بيان وتحليل مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في العراق للمدة (2004–2022).

دراسة الاثر المتبادل للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي من خلال نماذج احصائية (قياسية).

تحديد اهم المتغيرات السياسية الاكثر تأثيراً في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للقطاعات غير النفطية في العراق.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في العراق للفترة (2004–2022)، لذا يمكن ان نطرح في مشكلة البحث سؤال مركزي هو: (إلى أي مدى تؤثر العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في العراق للمدة (2004–2022)؟ ومن خلال السؤال المركزي نطرح مجموعة تساؤلات فرعية هي:

كيف تطور الاستقرار السياسي في العراق خلال فترة الدراسة؟

كيف تطورت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق خلال فترة الدراسة؟

هل العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر طردية ام عكسية؟

ما حجم وقوة تأثير العلاقة بين المتغيرين من الناحية القياسية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من (أنّ هناك علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية (طردية موجبة) بين الاستقرار السياسي في العراق كمتغير مستقل مع الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع، في حين أنّ هناك علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية (طردية موجبة) بين الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل والاستقرار السياسي في العراق كمتغير تابع للمدة (2004–2022).

منهجية البحث: اعتمد الباحث في تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي وتحليل البيانات في الدراسة النظرية ودراسة الواقع، وتم الاعتماد على منهج الاستقراء لغرض توضيح الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي لتحليل اثر العلاقات التبادلية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وذلك لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

حدود البحث:

البعد المكاني: الاقتصاد العراقي.

ب–البعد الزماني: للمدة (2004–2022).

المبحث الاول: مدخل نظري للاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر

سنوضح في هذا المبحث الجوانب المفاهيمية للاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر، ومن ثم بيان العلاقة النظرية بين المتغيرين.

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر

يشير مفهوم الاستقرار السياسي الى الحالة التي تكون فيها الهياكل السياسية في بلد ما قادرة على العمل بشكل منظم بدون تغييرات جذرية ومستمرة في السلطة او النظام السياسي، اذ يشير الى التنبؤ بالسلوك السياسي مستقبلاً، والسلطة السياسية المستقرة هي تلك السلطة التي يتم فيها انتخاب الحكومة من خلال انتخابات حرة وشفافة، ويشير عدم الاستقرار السياسي الى حالة من الازمات والتحديات التي تواجهها السلطة السياسية القائمة، التي تنعكس في احتمالات التغيير السياسي بمؤثرات داخلية وخارجية، وبالتالي في حالة عدم الاستقرار تنخفض كفاءة المؤسسات الحكومية وتزداد احتمالات العنف السياسي والتدخلات الاجنبية والنزاعات الداخلية مع ضعف الامن الداخلي (التريمي ، 2025 ، ص 4–5) ، ويعرف ريتشارد هيجوت الاستقرار السياسي بأنّه (قدرة النظام السياسي على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي

من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة اخرى)، وهنالك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الاستقرار السياسي منها: (الظروف الاجتماعية والاقتصادية، غياب الفساد السياسي، الصراع الداخلي، القدرة المؤسسية، الاستقرار الحكومي، تدخل الجيش في السياسة) (الغزي ، 2025)

اما الاستثمار الاجنبي المباشر فيعرف بأنّه، امتلاك الافراد او المؤسسات غير المقيمين لجزء او كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع او السيطرة الكاملة على إدارته سعياً وراء أرباح عالية او عمالة رخيصة او فتح اسواق جديدة، فضلاً عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة، وقد يكون هذا المشروع مشروعاً للتسويق او للتصنيع أو اي نوع آخر من النشاط الانتاجي والخدمي

(منذور،2010، ص 11) .

تبرز اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال كونه يمثل رافداً مكملاً لمصادر التمويل الدولي الذي يحمل في خصائص مكوناته التقنية والادارة الحديثة، ويخالف في آلياته وآثاره الاقتصادية الاقراض المصرفي التجاري الخاص مع تضمين كلا الاتجاهين: (القدرة على التمويل، وزيادة انتاجية رأس المال)، ويتحقق ذلك عند امتلاك فرد او شركة من دولة ما أصولا في دولة اخرى، اذ تعد ادارة الاصول العنصر الاساس للاستثمار الاجنبي المباشر، فمنذ الحرب العالمية الثانية والقروض المصرفية تتصدر مصادر التمويل الدولي، وفي منتصف عقد السبعينات لا سيّما عقب ارتفاع اسعار النفط الخام واعادة تدوير مبالغ النفط الى المصارف الاجنبية الخاصة، الامر الذي أدّى الى دفع تلك المصارف و توسيع قروضها للبلدان النامية، بهدف تمويل العجز في موازين مدفوعاتها ومعالجة الازمات النقدية الطارئة التي تعترض نشاطها الاقتصادي (القريشي ، 2014 ، ص 106)

المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك علاقة اقتصادية نظرية بين المتغير السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر، فالفكرة الرئيسية ان الاستقرار السياسي له أثر كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر، هذا ما تشير له الادبيات الاقتصادية، الا أنّ الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر على الاستقرار السياسي وبنسبة معينة، لذا هناك علاقة تأثير متبادلة بين المتغيرين، سنبين هذه العلاقة باتجاهين:

اولاً: اثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الاجنبي المباشر: تشير الادبيات الاقتصادية الى وجود علاقة طردية (موجبة) بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر، اي كلما زاد الاستقرار السياسي كلما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد المعني، اذ يعد الاستقرار السياسي عاملاً محفزاً لثقة المستثمرين، ويقلل من تكاليف المخاطر التي يتحملها المستثمر، فضلاً عن الثقة بالنظام القانوني، والوضوح والشفافية في السياسات العامة، وتأمين الملكية الفكرية وحماية

الاستثمارات، فهذه مؤشرات ترتبط بالاستقرار السياسي وتزيد الثقة بالنسبة للمستثمر في حالة استقرارها، ومن جانب آخر إنّ مؤشرات عدم الاستقرار السياسي مثل الانقلابات العسكرية وانتشار الفساد السياسي والاداري والمالي، والتهديدات الامنية وزعزعة النظام الامني الداخلي بسبب ضعف النظام السياسي، تخلق بيئة سياسية غير مستقرة تنعكس على زعزعة ثقة المستثمر الاجنبي بالبلد المعني، مما يؤدي الى عزوفه عن الاستثمار في هذا البلد (حسين ، 2025 ، ص 217)

ثانياً: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي: يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي بشكل غير مباشر، إذ انه يؤثر ايجاباً في مرتكزات الاقتصاد الكلي للبلد المعني، يرفع نسب النمو الاقتصادي، وكذلك يؤدي الاستثمار الاجنبي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، ويقلل من نسب البطالة والتضخم، وبالتالي ارتفاع الدخل القومي في حالة الاستمرار بهذه الآلية، ممّا ينعكس ذلك ايجاباً على الاستقرار السياسي من خلال التقليل من الاضطرابات الاجتماعية والسخط الاجتماعي، لان ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية يؤدي الى تقليل الفجوة الاجتماعية والطبقية في المجتمع، وبالتالي انخفاض المشكلات الاجتماعية مما ينعكس ذلك ايجاباً على استقرار السلطة السياسية.

من جانب آخر إنّ تحسين الجانب الاقتصادي بسبب الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى تعزيز شرعية النظام السياسي، وارتفاع ثقة المجتمع بالحكومة، وكذلك ان الاستثمار الاجنبي ينقل معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والشفافية الى البلد المضيف، ممّا يخلق ضغوطاً اجتماعية سياسية باتجاه الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

سنوضح في هذا المبحث مؤشرات الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، للمدة (2004–2022)، وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (1)

الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004–2022)

الفترة الزمنية	مؤشر الاستقرار السياسي	معدل النمو السنوي%	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%
2004	-3.2	---	0.300	---
2005	-2.7	-15.63	0.515	71.67
2006	-2.8	3.70	0.383	-25.63

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

153.79	0.972	0.00	-2.8	2007
91.36	1.86	-10.71	-2.5	2008
-13.98	1.60	-12.00	-2.2	2009
-12.50	1.40	0.00	-2.2	2010
48.57	2.08	-18.18	-1.8	2011
63.46	3.40	5.56	-1.9	2012
-168.82	-2.34	5.26	-2.0	2013
335.04	-10.18	25.00	-2.5	2014
-25.64	-7.57	-8.00	-2.3	2015
-182.69	-6.26	0.00	-2.3	2016
-180.35	-5.03	0.00	-2.3	2017
-2.78	-4.89	8.70	-2.5	2018
-37.01	-3.08	4.00	-2.6	2019
-7.14	-2.86	-3.85	-2.5	2020
-7.69	-2.64	-4.00	-2.4	2021
-20.83	-2.09	0.00	-2.4	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي على المواقع الآتية:
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ

يتضح من الجدول (1)، ان مؤشر الاستقرار السياسي في العراق يعد سالباً في جميع السنوات، وفي حالة تذبذب ما بين (1.8-) الى (3.2-)، اذ إنّ مقياس المؤشر للاستقرار السياسي ما بين (3.5-) الى (3.5+)، والمؤشر سلبي في العراق، وهو دلالة على عدم الاستقرار السياسي في العراق للفترة (2004–2022)، وهناك الكثير من الاسباب التي ادّت الى هذه النتيجة منها (الانقسام السياسي الطائفي والعنصري في العراق، وقضايا الارهاب التي عانى منها العراق في الفترة (2005–2009)، بعد ذلك عمليات داعش الارهابية التي أثرت بشكل كبير في الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي، وكذلك الفساد السياسي والاقتصادي الذي عانى منه العراق، والاحتجاجات والتظاهرات المتكررة في تلك الفترة وبالأخص فترة تشرين، والازمات الاقتصادية التي مرّ بها العراق، والتدخلات الاجنبية في الشأن العراقي ممّا ادى ذلك الى ضعف مؤسسات الدولة وبالتالي بروز عدم الاستقرار السياسي.

نلاحظ من الجدول ان هناك ضعفاً في دخول الاستثمارات الاجنبية الى العراق، وان اغلب السنوات هي مؤشرات سلبية ، معناه ان خروج الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر من دخوله الى

العراق، كذلك قيام الشركات الاجنبية بسداد قروض لشركاتها الام في خارج العراق، وتصفية اصول رأس المال، نلاحظ ان السنوات من (2013–2022) هي مؤشرات سلبية، اما بقية التدفقات للاستثمار الاجنبي فهي موجبة ولكن بقيم منخفضة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي للدراسة

وضحنا في المبحث الاول الاطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين متغير الاستقرار السياسي ومتغير الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد توصلنا الى نتيجة من هذا التحليل أن هناك علاقة مؤثرة متبادلة طردية موجبة بين المتغيرين، في حين أنّ هذا المبحث، يعمل على اختبار هذه العلاقات الاقتصادية النظرية في العراق، ومن خلال دراسة قياسية واحصائية، من خلال نموذجين، الاول: قياس اثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني: قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي للمدة (2004–2022)، وذلك لغرض اثبات الفرضية النظرية.

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

سيتم في هذا المطلب، تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (الاستقرار السياسي في العراق، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، التضخم في العراق، الناتج المحلي الاجمالي في العراق، سعر النفط) للكشف عن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بطريقة ديكي فولر (ADF) قبل تقدير النموذج الاحصائي، لذا يجب على متغيرات السلاسل الزمنية للنموذج الاحصائي ان تكون مستقرة، وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات بأخذ الفرق الاول لها عن بيانات المتغيرات الاصلية حتى تصبح مستقرة (خلف ، 2015 ، ص 74) .

اولاً: مخرجات اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الـــ(ADF) من الجدول الآتي:

جدول (2)

مخرجات اختبار (ADF) للمتغيرات

اسم المتغير	اختبار ديكي فولر (ADF)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الاستقرار السياسي	-2.840111	-2.386190
القيمة الجدولية: 5%	-3. 040391	-3.690814
الاستثمار الاجنبي المباشر	-3.127951	-3.884020

القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.710482
التضخم	-16.88722	-11.48820
القيمة الجدولية: 5%	-3.065585	-3.733200
الناتج المحلي الاجمالي	-1.196563	-2.808015
القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.710482
سعر النفط	-2.209733	-2.430249
القيمة الجدولية: 5%	-3.040391	-3.710482

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من جدول (2), ان القيم المحسوبة للمتغيرات (الاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم) في الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم الطلقة هي اكبر من القيم الجدولية في مستوى معنوية 5%، وعليه إنّ السلاسل الزمنية للاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم في العراق تعد ساكنة من خلال عدم وجود جذر الوحدة, وعليه نرفض فرضية العدم (HO=0) ونقبل الفرضية البديلة، اما القيم المحسوبة للمتغيرات (الاستقرار السياسي والناتج المحلي الاجمالي وسعر النفط) في الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم الطلقة تكون اصغر من القيم الجدولية في مستوى معنوية 5%، وعليه إنّ السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات ليست ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة, وعليه نقبل فرضية العدم (HO=0)، وبالتالي سنقوم بإجراء اختبار الـــ(ADF) في الفرق الاول لمتغيرات الاستقرار السياسي والناتج المحلي الاجمالي وسعر النفط الخام من خلال جدول (3).

جدول (3)

نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات

اسم المتغير	اختبار ديكي فولر (ADF)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الاستقرار السياسي	-4.580233	-4.529805
القيمة الجدولية: 5%	-3.052169	-3.710482
الناتج المحلي الاجمالي	-3.638666	-3.505226
القيمة الجدولية: 5%	-3.065585	-3.733200
سعر النفط	-3.365552	-3.179484
القيمة الجدولية: 5%	-3.052169	-3.710482

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول (3)، ان القيم المحسوبة للمتغيرات في الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي إن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (مستقرة) في الفرق الاول من خلال عدم وجود جذر الوحدة, باستثناء متغير (الناتج المحلي الاجمالي)، يكون غير مستقر عند الحد الثابت واتجاه عام فقط، لذا نقبل الفرضية البديلة (HO=1)، وبعد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفرق الاول سنقوم بتقدير النموذج الاحصائي للدراسة.

المطلب الثاني: قياس اثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

اولاً: توصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج القياسي

لغرض بناء نموذج قياسي، يجب وصف المتغيرات في النموذج من خلال ما يأتي:

1- المتغير التابع: الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، وقد تم استخدام بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (2004-2022).

2- المتغيرات المستقلة:

الاستقرار السياسي (PS): هو المتغير المستقل الرئيسي في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الاستقرار السياسي في العراق من مؤشر الاستقرار السياسي ضمن مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للفترة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان الـــ(PS) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

الناتج المحلي الاجمالي (GDP): هو المتغير المستقل الثاني في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة (2004-2022)، ويفترض الباحث، ان الـــ(GDP) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

المتغير العشوائي (Ui): هي المتغيرات النوعية المتعذر قياسها، مثل التقاليد والاذواق والعادات وسلوك المستثمرين وغيرها.

ثانياً: وصف النموذج القياسي

تم اختيار الانحدار الخطي المتعدد في تحليل وتقدير البيانات في النموذج القياسي، وعليه تكون العلاقة بين المتغيرات وفق معادلة الانحدار الخطية الآتية:

$$FDI = BO + B1\ PS + B2\ GDP + Ui$$

تم اختيار طريقة (المربعات الصغرى الاعتيادية) (OLS) في قياس نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوى (5%)، واستخدام معنوية (t) لغرض التحقق من معنوية المعلمات المقدرة، وان طريقة الاستدلال على المعنوية تعتمد على المقارنة بين (t) المحتسبة والجدولية عند درجة حرية (N

K-1 –) ومستوى معنوية (5%)، وبالتالي يتم التحقق من علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة على الاستثمار الاجنبي المباشر، اذ إنّ هناك فرضيتان بالنسبة لاختبار (t)، الاولى: الفرضية الصفرية (HO) او الفرضية العدمية التي تنفي وجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل، اي ان، (HO : B=0)، وان تحقيق الفرضية هذه عندما تكون (t) الجدولية اكبر من (t) المحتسبة، والثانية: الفرضية البديلة (H1)التي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهي لا تساوي صفر اي ان: (H1 : B≠0)، وتتحقق هذه الفرضية عندما تكون(t) الجدولية اصغر من (t) المحتسبة، وقد تمت الاستعانة بمعامل التحديد (R2)، ومعامل التفسير المصحح او المعدل(R2ـــ) الذي يأخذ بنظر الاعتبار درجات الحرية، حيث ان (R2) لبيان نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الواقع في التابع (بخيت ، 2002) واختبار معامل تضخم التباين (VIF)، لغرض اختبار مشكلة التعدد الخطي في ما بين المتغيرات المستقلة، كذلك تم استخدام اختبار داربن – واتسون (Durbin – Watson Test)، لغرض توضيح في وجود او عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين (قيم المتغير العشوائي) (Ut) في السنة (t)، ونفس القيم من الفترة السابقة (Ut-1)، وكذلك اختبار معنوية (F) في المعادلة الانحدار او النموذج القياسي، كذلك تمت الاستعانة باختبارات (White, Harvey, Glejser) لغرض التعرف على مشكلة عدم تجانس التباين (Hetero) في النموذج، اذ ان احدى شروط الانحدار الخطي المتعدد ان يكون تباين (الخطأ العشوائي) (Ui) حول متوسطه ثابتاً في كل الفترات عند كل قيم المتغيرات المستقلة للدراسة، اي ان قيم (Ui) تتغير في مدى ثابت حول الصفر، وبالتالي ان الفرق بين الحد الاقصى الادنى لقيم المتغير العشوائي عند جميع قيم المتغيرات المستقلة للدراسة ثابتة، وهذا الشرط يطبق في الانحدار البسيط سواء كان خطيًا ام لا خطيًا (داوود ، 2013 ، ص 81) كذلك تستند اختبارات (Hetero) على (مضاعف لاكرانج) (LM) من خلال الصيغة التالية (خلف ، ص 40–41) : (LM= n*R2): اذ تمثل (n) عدد المشاهدات .

ومن خلال المقارنة بين قيمة (LM) مع قيمة (Chi-Square) الجدولية، انه اذا كانت قيمة (LM) اكبر نستدل ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس الصحيح.

ثالثاً: نتائج النموذج الاحصائي المقدر

يمكن توضيح النتائج المقدرة للنموذج الاحصائي من خلال ما يأتي:

FDI= 19.943 + 6.057 PS + -0.038 GDP

t= 2.315 2.071 -2.799

VIF= 1.462 1.462

R2 = 0.26 R2 = 0.34 F = 4.099 D.W = 2.189

LM (White)= 3.018 LM (Harvey)= 2.235 LM (Glejser)= 1.738

يتضح من المعادلة ان هناك (علاقة خطية) بين متغير الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع والمتغيرات (GDP,PS) كمتغيرات مستقلة، ويتضح من النموذج اعلاه، ان الاستقرار السياسي في العراق الـــ(PS) مرتبط بعلاقة طردية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وهذا يتضح من خلال معدل التغيير (الايجابي) بالقيمة (6.057)، وان قيمة اختبار (t المحتسبة) منخفضة وهي بقيمة (2.071)، ويتضح انها اصغر من (t الجدولية) التي تبلغ قيمتها (2.120) بمستوى معنوية (5%)، مما يدل على ان الاستقرار السياسي في العراق له تأثير ايجابي وغير معنوي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، ولا يمكننا الجزم بهذا التأثير، اما لصغر حجم العينة او تذبذب البيانات.

اما ما يخص متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، وهذا يتضح من معدل التغيير السلبي بالقيمة (0.038-)، وعليه في حالة العراق انه كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي كلما انخفضت التدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، والسبب في ذلك ان الناتج المحلي في العراق يعتمد بشكل اساسي على النفط وليس من توسع انتاجي حقيقي، وبالتالي ان المستثمر غير النفطي لا يرى فرصا جديدة على الرغم ارتفاع الناتج، وان قيمة اختبار (t المحتسبة) مرتفعة وهي بقيمة (2.799−)، ويتضح انها اكبر من (t الجدولية) التي تبلغ قيمتها (2.120) بمستوى معنوية(5%) ، مما يدل على ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي له تأثير سلبي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، ويلاحظ ان قيمة معامل التوضيح (R2) (0.34)، اي (34%) من التذبذبات التي تقع على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق تعزى الى تذبذبات (GDP, PS)، في حين ما تبقى من هذه النسبة وهي (62%) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وان معامل التحديد المصحح بلغ (R2) (0.26)، وبلغت قيمة (F) المحتسبة (4.099) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.63) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة (F) المحتسبة معنوية، وهو ما يدل على معنوية النموذج بصورة كلية والذي يعني وجود تأثير معنوي من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، اما (D.W)، اذ بلغت قيمته المحسوبة (2.189) التي تعد اكبر من الـــ(2) واصغر من (4-DU)، و نستدل بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، فيما يخص مشكلة تجانس او تغاير التباين الذي تم اختبار(White, Harvey, Glejser)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيم Chi-Square الجدولية لفجوات زمنية مختلفة هي اكبر من (5%)، اما ما يخص مؤشر تضخم التباين

(VIF)، فالنتيجة تشير الى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة (GDP,PS) لان معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، اذ يشير البروفيسور (Myers)، اذا كانت (VIF>10) فهنالك اشارة الى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في العراق

اولاً: توصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج القياسي

لبناء نموذج قياسي يجب وصف المتغيرات في النموذج من خلال ما يأتي :

1- المتغير التابع: الاستقرار السياسي (PS): تم استخدام بيانات الاستقرار السياسي في العراق من مؤشر الاستقرار السياسي ضمن مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للفترة (2004–2022).

2- المتغيرات المستقلة:

الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، هو المتغير المستقل الرئيسي في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق كقيمة بالدولار الامريكي للفترة (2004–2022)، ويفترض الباحث ان (FDI) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الاستقرار السياسي في العراق.

الناتج المحلي الاجمالي (GDP): هو المتغير المستقل الثاني في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للفترة (2004–2022)، ويفترض الباحث، ان الـــ(GDP) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الاستقرار السياسي في العراق.

التضخم (IN)، هو المتغير المستقل الثالث في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات التضخم كنسب في العراق للفترة (2004–2022)، يفترض الباحث انّ التضخم يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الاستقرار السياسي في العراق.

سعر النفط (PO)، وهو المتغير المستقل الرابع في النموذج، واستخدم الباحث بيانات اسعار النفط الخام قيمة بالدولار الامريكي للفترة (2004–2022)، والفرضية هي ان سعر النفط يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع الاستقرار السياسي في العراق.

المتغير العشوائي (Ui): يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

تم اختيار الانحدار الخطي المتعدد في تحليل وتقدير البيانات في النموذج القياسي، وعليه تكون العلاقة بين المتغيرات وفق معادلة الانحدار الخطية الآتية:

$$PS = BO + B1\ FDI + B2\ GDP + B3\ IN + B4\ PO + Ui$$

لقد تم اعتماد الطرق الاحصائية المستخدمة نفسها في نموذج (اثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق).

ثالثاً: النموذج الاحصائي المقدر

يمكن توضيح النتائج للنموذج الاحصائي من خلال ما يأتي:

PS= -2.988 + 0.026 FDI + 0.002 GDP + -0.0043 IN + 0.0046 PO + Ui

t=	-12.53	1.543	1.297	-0.836	1.492
VIF=		1.31	2.75	1.67	1.58

R2 = 0.41 R2 = 0.54 F = 4.165 D.W = 1.578

LM (White)= 13.863 LM (Harvey)= 7.763 LM (Glejser)= 4.814

يتضح من المعادلة اعلاه أنّ هناك (علاقة خطية) بين متغير الاستقرار السياسي الـــ(PS) كمتغير تابع في العراق والـــ(FDI,GDP,IN,PO) كمتغيرات مستقلة، ويتضح من النموذج اعلاه، ان الاستثمار الاجنبي المباشر الـــ(FDI) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع الاستقرار السياسي في العراق، وهذا يتضح من خلال معدل التغيير (الايجابي) بالقيمة (0.026)، وان قيمة (t المحتسبة) منخفضة وهي بقيمة (1.543)، ويتضح انها اصغر من (t الجدولية) والتي تبلغ قيمتها (2.415) بمستوى معنوية (5%)، مما يدل ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق لها تأثير ايجابي وغير معنوي على الاستقرار السياسي في العراق، ولا يمكننا الجزم بهذا التأثير، اما لصغر حجم العينة او تذبذب البيانات.

اما ما يخص متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق، اذ بينت هذه العلاقة من خلال تحليل الانحدار الخطي ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع الاستقرار السياسي في العراق، وهذا يتضح من معدل التغيير الايجابي بالقيمة (0.002)، أي انه كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي كلما ارتفع مؤشر الاستقرار السياسي في العراق والعكس صحيح، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (1.297) وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.415) عند مستوى معنوية (5%) ، وهذا يدل ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي له تأثير ايجابي وغير معنوي على الاستقرار السياسي في العراق، ولا يمكننا الجزم بهذا التأثير، اما لصغر حجم العينة او تذبذب البيانات.

اما ما يخص المتغير المستقل الثالث (IN)، فقد بينت العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان التضخم في العراق يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع الاستقرار السياسي في العراق، وهذا يتضح من خلال معدل التغيير السلبي بالقيمة (0.0043-)، وان قيمة اختبار (t المحتسبة) منخفضة وهي بقيمة (0.836−)، ويتضح انها أصغر من (t الجدولية) التي تبلغ قيمتها (2.415) بمستوى معنوية (5%)،

مما يدل ان التضخم له تأثير سلبي وغير معنوي على الاستقرار السياسي العراق، ولا يمكننا الجزم بهذا التأثير، اما لصغر حجم العينة او تذبذب البيانات.

اما ما يخص المتغير المستقل الرابع (PO)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار، ان سعر النفط الخام يرتبط بعلاقة طردية موجبة مع الاستقرار السياسي في العراق، ويتضح من خلال معدل التغيير الايجابي بقيمة (0.0046)، وان قيمة اختبار (t المحتسبة) منخفضة التي تبلغ قيمتها (1.492)، ويتضح انها اصغر من (t الجدولية) التي تبلغ قيمتها (2.415) بمستوى معنوية (5%)، مما يدل ان سعر النفط الخام له تأثير ايجابي وغير معنوي في الاستقرار السياسي في العراق، ولا يمكننا الجزم بهذا التأثير، اما لصغر حجم العينة او تذبذب البيانات.

وعليه ظهرت المتغيرات المستقلة في النموذج (FDI, GDP, IN, PO) بتأثيرات غير معنوية على الاستقرار السياسي، وذلك لان الاستثمار في العراق يتركز بنسبة عالية في القطاع النفطي الذي لا يخلق فرص عمل واسعة، ولا يساهم في التنمية البشرية التي تقود للاستقرار، وان محددات الاستقرار السياسي في العراق تخضع لمتغيرات اقتصادية لم يحددها النموذج، مثل التوترات الامنية والتدخلات الخارجية وهشاشة المؤسسات القانونية، وهي عوامل تمتلك وزناً ترجيحياً يفوق اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على الاستقرار السياسي في العراق.

يتضح من النموذج اعلاه، ان قيم معامل التحديد (R2) (0.54)، تشير الى ان نسبة (54%) من التقلبات التي تنتاب الاستقرار السياسي في العراق تعزى الى تقلبات (FDI,GDP,IN,PO)، في حين ما تبقى من النسبة هي (46%) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، مثل المتغيرات الامنية والتدخلات الخارجية وغيرها، وان معامل التحديد المصحح بلغ (R2) (0.41)، وبلغت قيمة (F) المحتسبة (4.165) وتعد اكبر من القيمة لـــ(F الجدولية) التي تبلغ (3.11) بمستوى معنوية (5%)، وهو ما يدل ان قيمة (F المحسوبة) معنوية، وهو ما يستدل بمعنوية النموذج القياسي ككل، اي وجود مؤثر معنوي من المتغيرات المستقلة على الاستقرار السياسي في العراق، اما (D.W)، اذ بلغت قيمته المحسوبة (1.578) وهي اكبر من قيمة الـــ(DI) والبالغة (0.859) واصغر من قيمة الـــ(DU) والبالغة (1.848)، مما يدل على عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم الحد العشوائي من عدمه، اما ما يخص مشكلة تجانس او تغاير التباين الذي تم اختبار(White, Harvey, Glejser)، اذ نلاحظ عدم وجود مشكلة تجانس التباين لان قيم Chi-Square الجدولية لفجوات زمنية مختلفة هي اكبر من (5%)، اما ما يخص مؤشر تضخم التباين (VIF)، فالنتيجة تشير الى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة (FDI,GDP,IN,PO)، لان معاملات (VIF) للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، اذ يشير البروفيسور (Myers)، اذا كانت (VIF>10) فهنالك اشارة الى وجود تداخل خطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات والتوصيات

– الاستنتاجات:

1– هنالك علاقة نظرية تبادلية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي المباشر.

2– شهد العراق تقلبات واضحة في مؤشرات الاستقرار السياسي للمدة (2004–2022)، اذ يعد مؤشر الاستقرار السياسي سالباً في جميع سنوات الدراسة.

3– اظهرت البيانات بتذبذب السلسلة الزمنية لفترة الدراسة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وعدم استقرارها، مع ضعف في دخول الاستثمارات الاجنبية الى العراق، مع مؤشرات سلبية للفترة (2013–2022).

5– بينت نتائج الدراسة من خلال نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر، ان هناك علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية (طردية موجبة) بين الاستقرار السياسي في العراق كمتغير مستقل مع الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع، في حين ان هنالك علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية (عكسية سالبة) بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل والاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع للمدة (2004–2022).

6– بينت نتائج الدراسة من خلال نموذج الاستقرار السياسي في العراق، ان هنالك علاقة اقتصادية ذات دلالة احصائية (طردية موجبة) بين (الاستثمار الاجنبي المباشر، والناتج المحلي الاجمالي، وسعر النفط) كمتغيرات مستقلة مع الاستقرار السياسي كمتغير تابع، في حين ان هنالك علاقة اقتصادية ذو دلالة احصائية (عكسية سالبة) بين التضخم في العراق كمتغير مستقل والاستقرار السياسي كمتغير تابع للمدة (2004–2022).

7– ان الاستقرار السياسي في العراق شرط ضروري الا انه غير كاف لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بمفرده، وان الاقتصاد العراقي يحتاج الى اصلاحات هيكلية بجانب الاستقرار السياسي.

– التوصيات:

1– محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، و يؤدي الفساد الاداري والمالي الى اعاقة الاستثمارات والانتاج الوطني، وبالتالي ينعكس سلبا على عدم استقرار البيئة السياسية والامنية في العراق، وعليه ان اي خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي واستقرار البيئة السياسية، هو محاربة الفساد الاداري والمالي في العراق.

2– تعزيز الاستقرار السياسي والامني في العراق، اذ تعد مرتكزات اساسية لجذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق.

3– دعم وبناء المؤسسات الدولة العراقية، وتعزيز سيادة القانون لرفع ثقة المستثمر الاجنبي في بيئة العراق الاقتصادية.

4–تنويع القطاعات الاقتصادية العراقية، ودعم وحماية المستثمر الاجنبي لغرض خلق بيئة سياسية مستقرة.

5–تحسين التنسيق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية بما يخدم العلاقة بين استقرار السلطة السياسية وجذب الاستمارات الاجنبية المباشرة الى العراق.

المصادر باللغة العربية

حسام علي داود و خالد محمد السواعي. (2013) . الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

حسين علي بخيت و سحر فتح الله. (2002) . مقدمة في الاقتصاد القياسي. العراق: دار الكتب للنشر والتوزيع .

علي حاتم القريشي. (2014) . العلاقات الاقتصادية الدولية. النجف : دار الضياء للطباعة .

عمار حمد خلف. (2015) . تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام برنامج Eviews. العراق: دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى .

عصام عمر منذور. (2001) . محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع .

قانع ياسين حسين و دانا حميد محمد. (2025) . الاستقرار السياسي وأثره في الاستثمار الاجنبي المباشر في (2020–2024). مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية. جامعة بابل. المجلد33 . العدد 12.

محمد هلال الغزي و هند محمد عبد الجبار. (2025) . الاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والمؤشرات، مجلة تكريت للعلوم السياسية– كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت. المجلد20. العدد 40 .

هشام كاظم زامل التريمي و قاسم عسكري. (2025) . أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي في العراق للسنوات (2000–2023). مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية. كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية. المجلد4. العدد4 .

مجموعة البك الدولي من خلال الارتباط بالمواقع التالية:

https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ

المصادر باللغة الانكليزية :

Hussam Ali Dawood and Khalid Muhammad Al-Sawa'i. (2013). Econometrics: Theory and Application Using Eviews 7. Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution, and Printing.

Hussein Ali Bakheet and Sahar Fathallah. (2002). Introduction to Econometrics. Iraq: Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution.

Ali Hatem Al-Quraishi. (2014). International Economic Relations. Najaf: Dar Al-Dhiyaa for Printing.
Ammar Hamad Khalaf. (2015). Applications of Econometrics Using Eviews. Iraq: Dar Al-Duktur for Administrative, Economic, and Other Sciences.
Essam Omar Mandhour. (2001). Determinants of Foreign Direct Investment in Light of International Economic Changes. Alexandria: Dar Al-Ta'leem Al-Jami'i for Printing, Publishing, and Distribution.
Qani' Yassin Hussein and Dana Hamid Muhammad. (2025). Political Stability and its Impact on Foreign Direct Investment (2020-2024). Babylon University Journal of Human Sciences. Babylon University. Volume 33. Issue 12.
Mohammed Hilal Al-Ghazi and Hind Mohammed Abdul-Jabbar. (2025). Political Stability: A Study of the Concept and Indicators. Tikrit Journal of Political Science - College of Political Science - Tikrit University. Volume 20. Issue 40.
Hisham Kadhim Zamil Al-Tarimi and Qasim Askari. (2025). The Impact of Political and Economic Stability on Economic Growth in Iraq for the Years (2000-2023). Journal of Economic and Administrative Studies. College of Administration and Economics - Iraqi University. Volume 4. Issue 4. 9. The World Bank Group can be accessed through the following websites:
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ